

## الناشطة "دوناتيل روفيرا" ساخرة: وزارة الدفاع البريطانية تحقق في 273 انتهاك للسعودية في اليمن لكنها تبيعها الأسلحة



**Donatella Rovera**  
@DRovera

Follow

#UK MOD (Defence Ministry) tracking 257 alleged international law breaches by #Saudi coalition in #Yemen , while selling + #weapons to Saudi

**Yemen: Military Intervention:Written question - 62165**

**Q** Asked by **Margaret Ferrier** (Rutherglen and Hamilton West) Asked on: 30 January 2017

Ministry of Defence 62165

**Yemen: Military Intervention**

To ask the Secretary of State for Defence, how many allegations of humanitarian law violations by the Saudi-led coalition in Yemen his Department is tracking; and if he will place in the Library the reports relating to each such allegation.

**A** Answered by: **Sir Michael Fallon** Answered on: 22 February 2017

Holding answer received on 07 February 2017

The Ministry of Defence (MOD) is tracking 257 allegations of breaches of International Humanitarian Law (IHL) by the Saudi-led Coalition in Yemen. Details of the MOD's analysis of these allegations are necessarily confidential.

[www.alhramain.com](http://www.alhramain.com)

من العال-لبحرين اليوم

سخرت الناشطة الحقوقية "دوناتيل روفيرا" من ادعاءات وزارة الدفاع البريطانية بشأن إجراءاتها تحقيقات حول انتهاكات السعودية للقانون الدولي خلال حربها المتواصلة على اليمن منذ أكثر من عامين. وقالت الناشطة المتخصصة في مراقبة حقوق الإنسان في مناطق النزاعات العسكرية في تغريدة لها "إن وزارة الدفاع البريطانية تحقق في 257 حالة لانتهاك القانون الدولي من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، ولكنها تبيع أسلحة إلى السعودية".

وكانت وزارة الدفاع البريطانية أوضحت في جواب لها على تساؤل طرحته النائبة "مارغريت فيرير" حول ما إذا كانت الوزارة حققت في الإدعاءات بانتهاك السعودية للقانون الدولي ولقواعد الحرب في اليمن قائلة "إن الوزارة تتابع التحقيق في 257 إدعاء في انتهاكات ارتكبتها التحالف الذي تقوده السعودية في حربه ضد اليمن".

يذكر أن الحكومة البريطانية أصدرت تراخيص لتصدير أسلحة إلى السعودية بقيمة 3 مليار جنيه استرليني منذ بدء العدوان السعودي على اليمن قبل أكثر من عامين، ولا زالت ترفض كافة الدعوات لوقف صادرات الأسلحة إلى السعودية بالرغم من توثيق العديد من المنظمات الحقوقية لإرتكابها جرائم حرب في اليمن.